Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1999/IG.1/8
15 January 1999
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الإحصائية
الدورة الثالثة
بيروت، ١٦-١٨ آذار/ مارس ١٩٩٩

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن ورشة العمل الإقليمية بشأن استراتيجيات دورة الـ ٢٠٠٠ لتعدادات السكان والمساكن في الدول الأعضاء في الإسكوا القاهرة، ٦-١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

مقدمة

١- في إطار برنامج عمل شعبة الإحصاء باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ومراعاة للتوجهات التي تبنتها المؤتمرات العالمية في حقبة التسعينات، والتي كان من أبرزها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٦)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥)، بشأن تكثيف وتسريع الجهود الوطنية والإقليمية المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها، وخاصة ما يتعلق منها بتعدادات السكان والمساكن، واستمراراً للجهود التي تبذلها الإسكوا في تقديم العون إلى أعضائها في مجال تنظيم التعدادات العامة للسكان والمساكن، وتطوير منهجياتها والنهوض بمستويات الأداء في إجرائها، عقدت في المركز الديموجرافي بالقاهرة من ٦ إلى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ ورشة عمل إقليمية حول استراتيجيات دورة الـ ٢٠٠٠ لتعدادات السكان والمساكن لتحقيق الهدفين الأساسيين التاليين:

(أ) مناقشة السبل والوسائل الكفيلة بتحسين أساليب تنفيذ تعدادات السكان والمساكن، بهدف ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف، مع المحافظة على جودة البيانات، والتركيز على الأخذ بمعطيات التقدم التكنولوجي في جميع مراحل تنفيذها بداية من التخطيط لها، مروراً بجمع البيانات ومعالجتها ومراقبة نوعيتها ونشرها، وما يتصل بذلك من تنمية للموارد البشرية اللازمة من خلال البرامج التدريبية المكثفة لجميع مستويات العاملين بتعدادات السكان والمساكن؛

(ب) عرض أفكار جديدة للاستعداد لدورة الـ ٢٠٠٠ لتعدادات السكان والمساكن، في ضوء التوصيات الواردة في خطط العمل التي أقرتها المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة المذكورة فيما تقدم.

أولاً- الحضور والجهات المشاركة

٢- شارك في ورشة العمل ٢٨ خبيراً من الدول الأعضاء في الإسكوا، كما شارك فيها خبراء من المنظمات والجهات الدولية والإقليمية التالية:

- شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة بنيويورك؛
- صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- منظمة العمل الدولية؛
- مكتب التعداد الأمريكي؛
- جامعة الدول العربية؛
- مكتب الإحصاء بالدانمارك؛
- المركز الديموجرافي بالقاهرة.

٣- وإلى جانب مراجعة دليل الأمم المتحدة لعام ١٩٩٠ المعنون "مبادئ وتوصيات تعدادات السكان والمساكن"، قُدم في ورشة العمل عدد من الأوراق الفنية الهامة، وبعض التجارب المختارة من بلدان الإسكوا في مجال إجراء تعدادات السكان والمساكن.

ثانياً- النتائج والتوصيات

٤- في ضوء الأوراق المعروضة والمناقشات التي دارت حولها، خلص المشاركون إلى النتائج والتوصيات التالية:

(أ) <u>التطورات المنهجية في تعدادات السكان</u>

(١) يرى المشاركون أنه من الأهمية بمكان أن تشترك الأجهزة المعنية بالإحصاء والتعداد في حوار متواصل مع جميع مستخدمي البيانات، من باحثين، ومخططين، ومتخذي القرار، لتحديد الموضوعات ذات الأولوية التي ينبغي إدراجها في التعداد. ويعتبر وضع أولويات واضحة هو الخطوة الأولى لتخطيط نشاطات تعدادات السكان والمساكن؛

(٢) أجمع المشاركون على أن التعدادات في بلدان الإسكوا ما زالت تمثل المصادر الرئيسة لبيانات السكان والمساكن، وبالتالي فإنهم يرون أهمية الاستمرار في تنفيذها بصفة دورية منتظمة. وفي الحالات التي يصعب فيها تنفيذ التعدادات، يمكن إجراء مسوح بالعينة على نطاق واسع لتوفير الإحصاءات السكانية والاجتماعية الأساسية اللازمة لخطط التنمية، مع مراعاة المحاذير التي

تنشأ عن الاستعاضة عن التعداد بمسوح العينة، ومنها عدم إمكانية الحصول على إحصاءات على مستوى المناطق الصغيرة؛

(٣) ينبغي أن يستند تخطيط التعداد إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الموضوعة بالتشاور مع المستخدمين الذين يهمهم الأمر. كما ينبغي أن يتم التخطيط لبرنامج التعداد بأكمله على نحو شامل، لأن ذلك يحقق ترشيداً للتكلفة مع ضمان الحصول على نتائج جيدة من التعداد؛

(٤) ينبغي أن تتضمن خطط عمليات التعداد برنامجاً شاملاً لضبط الجودة وللتقييم الموضوعي الجاد لنتائج المراحل المختلفة كما ينبغي أن تقوم الجهات المسؤولة عن التعداد بتشجيع الأنشطة المختلفة لتقييم النتائج؛

(٥) ومن أجل وضع نظام وطني متكامل لنظم المعلومات، يؤكد المشاركون على أهمية تحقيق التكامل بين البيانات التي يتم الحصول عليها من التعداد وتلك المتوافرة في السجلات المدنية والعمليات الإحصائية الأخرى. وفي هذا الصدد، لا بد من الالتزام بالاتساق والتوحيد في التعريفات والمفاهيم المستخدمة في الإحصاءات الحيوية ومسوح العينة، لتسهيل دمجها في قواعد البيانات المشتركة. وينبغي على البلدان ان توائم بين المبادئ والتوصيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، خاصة تلك المتعلقة بالمفاهيم والتعريفات والتبويبات المستخدمة في جمع ونشر البيانات لكي تفي بالاحتياجات الوطنية؛

(٦) أكد المشاركون على فائدة تخزين المعلومات السكانية بالكيفية المناسبة التي يمكن بموجبها إظهار العلاقات ومعرفة التطورات عبر المكان والزمان. كما أكدوا على أن وضع هيكل مرن لقواعد البيانات سوف يساعد على تعظيم الاستفادة من الجهود الكبيرة المبذولة والمصادر المالية المستثمرة في تعدادات ومسوح السكان؛

(٧) يحث المشاركون الجهات المعنية على نشر نتائج التعدادات على نطاق واسع، بحيث يتيح ذلك إمكانية تحليلها واستخدامها على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن اختيار وسيلة النشر المناسبة مثل المطبوعات بمختلف أشكالها، والاسطوانات المدمجة (CD-ROM)، وشبكة الإنترنت، طبقاً لاحتياجات المستخدمين وقدرة أجهزة الإحصاء الوطنية؛

(٨) وينبغي تصميم استمارات التعداد بطريقة تضمن قياس مشاركة النساء والأطفال في الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية وباستخدام إسنادات زمنية مناسبة. وعلى وجه العموم، يفضل أن تقاس "حالة النشاط" للمبحوثين في البلدان التي تتواجد فيها نسبة كبيرة من السكان الذين يقومون بأنشطة خاضعة للتغيرات الموسمية (كالزراعة والسياحة، ...الخ)، إستناداً إلى "حالة النشاط المعتاد" إلى جانب "النشاط الحالي". وينبغي تزويد العدادين بقائمة من الأنشطة التي تساعد في الحصول على المعلومات المتعلقة بالنساء والمجموعات الخاصة؛

(٩) يوصي المشاركون بأن تقوم كل دولة، وكلما كان ذلك ممكناً، بإعداد ونشر تقرير منهجي وإداري يتضمن نماذج من استمارات التعداد وتعليمات العدادين، وكذلك معلومات مفصلة عن تكاليف التعداد. وينبغي أن يشمل هذا التقرير أيضاً معلومات عن طريقة تخطيط التعداد وتنظيمه وتنفيذه، وكذلك عن المشكلات والعقبات التي واجهت البرنامج في مراحله المختلفة، والنقاط التي يجب مراعاتها في التعدادات المقبلة، مع التركيز على المناهج الجديدة التي تم تطبيقها لأول مرة.

(ب) الأساليب الحديثة في جمع ومعالجة ونشر بيانات التعداد

(١) يدعو المشاركون الأجهزة المعنية بالتعدادات إلى مراعاة الأهمية الفائقة للاستعانة بالحاسوب في تخطيط، وتنظيم، وإدارة التعدادات السكانية، ونشر نتائجها والاستفادة من كافة إمكانياته المتاحة للاستخدام، مثل نظام تصميم التعداد (Census Design System "CDS"). ويطمح المشاركون إلى أن يعمل مكتب التعداد الأمريكي، بالتعاون مع كل من الإسكوا وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، على تعريب هذا البرنامج لتمكين المختصين في الدول العربية من استخدامه على نحو أفضل؛

(٢) وعطفاً على ما سبق، يرى المشاركون أنه من الأهمية بمكان، التدريب على استخدام الأجهزة الحديثة في تخطيط وتنفيذ تعدادات السكان والمساكن ونشر نتائجها؛

(٣) يوقن المشاركون بأن نظم المعلومات الجغرافية، والتقنيات المرتبطة بها، مفيدة جداً لتعدادات السكان والمساكن في كافة المراحل، كما يمكن استخدامها لأغراض إدارية وتنظيمية مثل تحديد خطوط سير العدادين، وتصميم مناطق العمليات، وتتبع تنفيذ التعداد. وإذ يوصي المشاركون بأن تستفيد الدول من هذه التقنيات، فمن الضروري أن يتم ذلك بالاشتراك مع الهيئات الحكومية المعنية الأخرى، وعلى نحو يتناسب مع المهارات والموارد المتاحة؛

(٤) يرى المشاركون أن الافتقار إلى معايير شاملة لدقة البيانات الجغرافية، وإلى وجود قدر كاف من تبادل المعلومات والبرمجيات الجاهزة، يمثل عائقاً أمام التعاون الوثيق بين الأجهزة الحكومية بالدولة في مجال استخدام نظم المعلومات الجغرافية الإحصائية. لذا يوصي المشاركون شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة بالعمل على تنسيق أنشطة تطوير معايير مناسبة لنظم المعلومات الجغرافية في مجال الإحصاء؛

(٥) يرى المشاركون ضرورة العمل على رفع كفاءة ونوعية ترميز البيانات، وذلك من خلال تحسين تصميم الاستمارات، والتوسع في استخدام الترميز المسبق، وتدريب العاملين وغيرها. وعند النظر في إمكانية استخدام الترميز بمساعدة الحاسوب أو الترميز التلقائي، يوصي المشاركون الأجهزة المعنية بالتأني في الأخذ بهذه الخيارات لحين التأكد من توفر كافة مقومات نجاحها في بلدانهم.

(ج) استخدام بيانات التعداد في صنع السياسات

(١) ينبغي عند تصميم التعدادات مراعاة توفير البيانات اللازمة لتسهيل عملية تتبع تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية، إلى جانب تلبية الاحتياجات الوطنية. وينبغي أن تكون عمليات التحليل المبنية على مثل هذه البيانات بمثابة الأسس لوضع السياسات وبرامج التنمية المناسبة. واعتماداً على مصادر البيانات المتاحة، ووفقاً للأولويات الوطنية، يوصى بوضع مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا (Minimum National Social Data Set)، المشار إليها في مبادئ وتوصيات تعدادات السكان والمساكن، موضع التطبيق؛

(٢) لما كان التعداد بمثابة حصر شامل لسكان البلد وتوزعهم الجغرافي، وتركيبهم، فإن قضايا الجنس الاجتماعي (Gender Issues) ينبغي أن تراعى عند جمع البيانات وتحليلها، وفي صياغة السياسات وتنفيذها. وإلى جانب الأسئلة التقليدية التي تتضمنها التعدادات (كالعمر، والجنس، والحالة الزواجية، والحالة التعليمية ...الخ) ينبغي إدراج تلك البنود المستجدة التي تتصل بالسياسات مثل:

- أوضاع المهاجرين؛
- حالة الإعاقة (نوعها وسببها)؛
- تركيب الأسرة المعيشية وديناميات العائلة؛
- حالة النشاط (الاقتصادي وغير الاقتصادي).

(د) <u>تكاليف التعداد والطلب على بيانات التعداد</u>

(١) إطلع المشاركون على التعديلات والإضافات التي أدخلت على مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة لتعدادات السكان والمساكن، وإذ يبدون ارتياحهم لهذه التعديلات، فانهم يأملون في إعطاء المزيد من الاهتمام في المستقبل لمسألة الاستثمار الأمثل للموارد التي تنفق على التعداد، سواء عن طريق تطوير أنظمة الخبرة المؤتمتة (Automated Expert Systems) أو بالتحري عن البدائل لزيادة كفاءة عملية جمع البيانات؛

(٢) ناقش المشاركون التقنيات الحديثة المتعلقة بعملية التقاط البيانات من خلال أجهزة التصوير بالحاسوب (Scanning) وأجهزة القراءة الضوئية، وعلى الرغم من أن هذه التقنيات تمثل نقلة نوعية متطورة، فإنهم يوصون بتجربتها ميدانياً قبل الأخذ بها للتحقق من ملاءمتها للأوضاع والموارد المحلية المتاحة؛

(٣) يؤكد المشاركون على ضرورة أن تتم تلبية احتياجات الدول من المعلومات الإحصائية بأفضل استخدام ممكن للموارد وذلك عن طريق اتباع نظام متكامل لجمع البيانات من التعدادات، ومسوح العينة، والسجلات الإدارية؛

(٤) يثمن المشاركون في الورشة عالياً الجهود الكبيرة التي قامت بها شعبة الإحصاء بالإسكوا لتنظيم الورشة وتحضير أوراق العمل، ويتوجهون بالشكر إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في جمهورية مصر العربية لرعاية الورشة، وإلى المركز الديموجرافي بالقاهرة لاستضافتها. كما يعبر المشاركون عن تقديرهم للمساهمات الفنية القيمة التي قدمها كل من شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، ومكتب التعداد الأمريكي، ومكتب إحصاءات الدانمارك، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.